اوصلت يا الى المنادى كما توصل الباء فى مررت بك وقد تراها مجوزة الى يا معنى قال يا لا
فعلق حرف الجر ولو لم يكن كالجر من يا لما ساغ تعليقه ومن هذا الباب ما حكاه الاصمعى
من انهم اذا قيل لهم هلم الى كذا قالوا لا اهلم منه قالوا لا اهلم فاجرى هآء التنبيه
مجرى هاء الهريق التى هى بدل من همزة ارقت وليست من حديث التنبيه فى قبيل ولا
دبير ومن ذلك قولهم فى التصويت هاهيت وعاعيت وحاحيت فهذه الالف الآن
محكوم عليها بالانقلاب عن الياء وان كانت فى قولهم هاء وعاء وحاء كالف كاف
وقاف اصلا غير زائدة ولا منقلبة ونحو من ذلك قولهم دعدعت بالغنم اذا قلت لها
داع وجرجرت بالابل اذا قلت لها جاه فجريا مجرى قلقلت وزلزلتها فعللت ولو لاحظت
اول احوالها لكانت فلفلت لان الالف التى هى عين فى داع وجاءٍ قد حذفت فى
دعدعت وجرجرت باب فى الامتناع من نقض الغرض اعلم ان هذا الباب
يشبه البدا الذى تزعم اليهود الزامنا فى نسخ الشرائع وامتناعهم منه غير ان الذى
رامته العرب من ذلك صحيح والذى ذهبوا اليه فاسد لان نسخ الشرايع ليس ببدآء
عندنا لانه ليس نهيا عما

الصوم لاعنه نفسه فهذا ليس نداء لكنه

لو قال صوموا يوم الجمعة ثم قال لهم قبل مضيه لا تصوموه لكان بدا والله سبحانه يجل عن
هذا لان فيه اتكاثا وتراجعا فكذلك امتناع العرب من نقض اغراضهم من ذلك
امتناعهم من ادغام الملحق نحو جلبب وشملل وشربب لانك انما اردت بالزيادة والتكثير
البلوغ الى مثال معلوم فلو ادغمت لانتقض غرضك الذى اعتزمته من مقابلة الساكن
بالساكن والمتحرك بالمتحرك فادى ذلك الى ضد ما اعتزمته ونقض ما رمته فاحتمل
التقآء المثلين متحركين لما ذكرناه من حراسة هذا الموضع وحفظه ومن ذلك امتناعهم
من تعريف الفعل لان الغرض به افادته فلا يسوغ تعريفه لانه لو كان معرفة لما افاد
ومن ذلك امتناعهم من الحاق من بافعل اذا دخلته الالف واللام لان من تخصص
والالف واللام تعرف فكرهوا ان يزاحموا بعد ما حكموا به من قوة التعريف الى الاعتراف
بضعفه اذا هم اتبعوه من فاما قول الشاعر

فلست بالاكثر منهم حصى ٭ وانما العزة للكاثر فليست من هذه المصاحبة لافعل انما

هى

هى حال من التاء فى لست كقولك لست فيهم بالكثير مالاً اى لست من بينهم وفى جملتهم
بهذه الصفة كقولك انت والله من بين الناس حُرّ وزيد من جملة رهطه كريم ومن ذلك
امتناعهم من الحاق علم التانيث لما فيه حتى قالوا مسلمات ولم يقولوا مسلمات لان
الغرض الفرق بين المذكر والمؤنث كقائم وقائمة فلو الحقته علامة اخرى لنقضت
الغرض بالعلامة الاولى لايذانه ان الاول لم يكن مؤنثا به ولذلك ايضا لم يثن الاسم
المثنى لان ما حصل فيه من علم التثنية مؤذن بكونه اثنين وما يلحقه من علم التثنية ثانيا
يؤذن بكونه فى الحال الاولى مفردًا فاما جمع الجمع فانما جاز لان كل واحد من الجمعين مؤذن
بما وضع له غير دال على بطلان ما وضع له الآخر وذلك ان الكلبا لفيد دون العشرة والكلاب
يفيد ما فوق العشرة فلا انتكاث فى ذلك وكذلك القول فى ما كسر من جمع الكثرة نحو قولهم
بيوتاتٌ وحُمُراتٌ وصواحبات يوسف وموالیات العرب وقوله

٭ قد جرت الطير ايامينا ٭ فهذا جمع ايمن وقوله ٭ فهن يطلكن حدايدا بها ٭ وقوله

٭ عقابين يوم الرجن تعلوا وتسفل ٭ وقوله

ستشرب كأسًا مرة تترك الفتى ٭ قليلاً لفيه للغرابيب والرخم

واجاز ابو الحسن فى قوله ٭ فى ليلة من جمادى ذات اندية ٭ ان يكون كسر ندىً على ندآء
كجبل وجبال ثم على اندية كرداء وارديه جميع ذلك جائز لانه لا ينكر ان يكون جمعان
احدهما اكثر من صاحبه وكلاهما مثال للكثرة فكان بيوتا مائة وبيوتات مائة الف
وكان عقبانا خمسون وعقابين اضعاف ذلك وان شئت قلت انما جاز تكسير الكلب
وعقبان ونداء لمجيئها على امثلة الآحاد فجرت مجراها كما جاز صرفها لذلك وترك الاعتداد
بمعنى الجمعية فيها فصرف كلاب لشبهه بكتاب وبيوت لشبهه بحمور وعقبان لشبهه
بعصيان وضِبعان وقُضبان لانه على مثال قُرطان والكلب كاضيع وارز وايضانان
محل مثال القلة من مثال الكثرة محل الواحد من الجمع فكما كسروا الواحد كذلك كسروا
ما قاربه من الجمع فان قلت فهلا ثنيت التثنية كما جمعت الجمع قيل قد كفتنا العرب بقولهم
اربعة قولنا اثنانان* وايضا فكرهوا الجمع بين اعرابين وليس فى جمع الجمع شئ من
ذلك ومن ذلك قول اصحابنا ان وصف العلم يجرى مجرى نقض الغرض لان العلم
وضع ليغنى عن الاوصاف الكثيرة الا ترى انك اذا قلت قال الحسن فى هذه المسألة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)